Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

فاعلية تسيير الدولة للمؤسسة الجامعية الجزائرية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة

The Effectiveness of State Management of the Algerian University Institution in the Light of Contemporary Global Trends

عبد المالك بولشفار Abdelmalek Boulechfar

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

PHD Student, the National Graduate School of Political Sciences-Algeria

.malekboulechfar25@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-06-18 **تاريخ القبول :** 2018-09-03

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية معرفة المسببات التي أدت إلى انعزال الجامعة الجزائرية وضعف تفاعلها مع محيطها، وهذا من خلال استعراض طبيعة علاقتها بالفاعل الرئيس والمحدد لتوجهاتها العامة، والمتمثل في الدولة، وذلك عن طريق إسقاط هذه العلاقة على بعض المؤشرات، والتي تتعلق أساسا بالحرية الأكاديمية؛ والتمويل؛ ومدى قدرة المؤسسات الجامعية على تمرير قراراتها؛ وإبراز مدى ارتباط كل هذا بمضامين الاتجاهات العالمية المعاصرة لإدارة الجامعات، خصوصا في ظل عالم قائم على الثقافة النيوليبرالية للمؤسسات الجامعية.

تصل الورقة البحثية في الأخير إلى اقتراح إجراءات تحسينية لإصلاح الاختلالات التي تشهدها الجامعة الجزائرية، والكفيلة بإعادة رسم مسارها فيما يخص علاقتها بالدولة وبالأطراف الفاعلة الأخرى.

كلمات مفتاحية:

الجامعة؛ الدولة؛ المركزية؛ النيوليبرالية؛ نظام ل.م.د؛ التشبيك.

Abstract :

The aim of this research paper is to search in the causes that contributed to the isolation of the Algerian university for its environment, by presents how the relationship between state and university in Algeria helps to form this process. All this by measuring this relation by three principles indicators are: the academic freedom, financing and the ability of university to pass their decisions. Then we will attempts to drop all this on the contemporary global trends related to the functioning universities .

Finally, we attempts to give some procedures aimed to reforming university and working to rebirth relations between the Algerian university and state and the other actors .

Keywords:

University; State; Centralization; Neoliberalism; LMD system; Networking.

مقدمة

في ظل عالم يتسم بديناميكية متسارعة ومستمرة تخللته حدوث ثورات معرفية وتكنولوجية هائلة وما يشهده من توجه الدول نحو الصناعة والتكنولوجيا بالدرجة الأولى، فرضت هذه التطورات على المؤسسات الجامعية أخذ مسار جديد يواكب ما تشهده البيئة العالمية من تحولات، ويساعدها على تغيير فلسفتها القديمة القائمة على منطق "البرج العاجي" في

تشخيص المشكلات والظواهر، والمتسمة أيضا بانغلاقها على نفسها في ظل اهتمامها الكبير بإنتاج المعرفة وتدريس الطلبة.

يُبنى هذا المسار على متلازمة تحول الجامعة من مؤسسة منعزلة اجتماعيا إلى مصنع يهتم بتصدير الكفاءات والإطارات القادرة على تلبية متطلبات البيئة المجتمعية، كل هذا في ظل عالم قائم على "قواعد السوق". وهو ما يتطلب التعامل مع مختلف الأطراف والفواعل، سواء تمثلت هذه القوى في القطاع الخاص أم المجتمع المدني أم الدولة. هذه الأخيرة التي كانت فيما مضى الموجه الوحيد في مسألة إدارة المؤسسات الجامعية، أصبحت مهمتها في وقتنا المعاصر لا تتعدى ضبط وتنظيم العمليات والممارسات الجامعية، وتهيئة كل الشروط المشجعة على تطوير الأداء الجامعي.

استطاعت جامعات الدول الغربية، وبالخصوص المتقدمة منها، أن تفتك مكانة دولية مميزة كأفضل جامعات العالم وأحسنها في مؤشرات كثيرة ساعدتها على تحقيق هذه الريادة، ويمكن إرجاع ذلك إلى معايير كثيرة أهمها وجود "ثقافة الانفتاح" على جميع الأطراف خاصة في ظل تبني دولها النهج النيوليبرالي القائم على إعطاء كل الأطراف هامشا معينا في تسيير الجامعات. فبرز من خلالها القطاع الخاص الذي أصبح أكثر فعالية ومصداقية من خلال المكتسبات التي حققها في مسائل التنظيم والتسيير والكفاءة وجودة المخرجات حتى أصبح مثالا يحتذى به من طرف المؤسسات العمومية المختلفة. كما سُمح للمجتمع المدني أن يدلي بآرائه فيما يتعلق بطرق إدارة الجامعات.

تُسيّر جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا على سبيل المثال اعتمادا على استراتيجية تشبيك مجهودات الفاعلين الجامعيين، الداخليين والخارجيين، فللقطاع الخاص مثلا دور كبير في تمويل واستقطاب الباحثين الأكاديميين، وللمجتمع المدني مهمة توجيه البحوث الجامعية نحو دائرته المجتمعية من خلال السلطة التي يحوز عليها في مجالس إدارة الجامعة، والتي تضم بالإضافة إليه شخصيات مدنية وعسكرية وأصحاب المال ورجال الأعمال، فيما بقيت الدولة حاملة لشعار الضبط والتنظيم، وفي مسائل محدودة متعلقة أساسا بالتمويل ومراقبة الأداء.

مازالت الجامعة الجزائرية تعاني من عزلة-رغم كل الممارسات التي كرّستها جامعات دول العالم المتقدم وبصفة معاكسة للتحولات الدولية في مجال التعليم العالي- فرضتها جملة من الأسباب، لعل أبرزها علاقتها بالفاعل المحوري المتمثل في الدولة. وهذا ما تسعى الورقة البحثية التطرق إليه من خلال معرفة إن كانت الجامعة الجزائرية مؤسسة مجتمعية معرفية أم هيئة تابعة للتوجهات الكبرى التي يرسمها صنّاع القرار.

أهمية البحث

1- تكمن أهميته فيما يقدمه من نتائج تساهم في تحسين العلاقة القائمة بين الجامعة والأطراف المختلفة من خلال تجاوز المشكلات التي تعيق تطبيق مضامين الاتجاهات المعاصرة للتعليم العالي.

2- تتزامن هذه الدراسة مع ظرف تعرف فيه الجزائر صعوبات مالية واقتصادية تفرض عليها تغيير سياستها الاجتماعية القائمة على الدعم، وهو ما يجبرها على إشراك مختلف الفواعل المعنية في هذه العملية.

أهداف البحث

1- يهدف البحث إلى عرض المداخل العالمية المعاصرة في تسيير الجامعات.

2- معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الجامعة والدولة في الجزائر.

3- التعرّف على أثر العلاقة الثنائية جامعة/دولة في انفتاح المؤسسة الجامعية الجزائرية على بيئتها المحيطة بها، ودرجة تفاعلها مع مختلف الأطراف المعنية بذلك.

السؤال المركزي للبحث

هل فك ارتباط الجامعة الجزائرية بالدولة كفيل بتفعيل الاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة الجامعات؟

تندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

1- فيما تتمثل أبرز الاتجاهات المعاصرة المتعلقة بالتعليم العالي؟

2- ما طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والجامعة في الجزائر؟

3- هل سمح ارتباط الجامعة الجزائرية بالدولة بانفتاحها على المحيط؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة، يُقسم البحث إلى المحاور الرئيسة الآتية:

1: الجامعة باعتبارها مؤسسة مجتمعية.

2: الدولة والجامعة في الجزائر بين الارتباط والانفكاك.

3: تقييم العلاقة القائمة بين الجامعة والدولة في الجزائر.

1: الجامعة باعتبارها مؤسسة مجتمعية

1.1: نظام ل.م.د

اتجهت الدول الأوروبية إلى تبني نظام للتعليم العالي يواكب ما حققته من تطوّرات في المجالات الصناعية والتكنولوجية، وفي غمرة التكتل الأوروبي، اهتدت دول المنطقة إلى ضرورة اعتماد نظام أوروبي جديد موحد يشجع الحركة الطلابية بين دولها ويسهل عملية معادلة الشهادات ويمكن من توظيف حامليها، فكانت الإرهاصات الأولى لذلك فيما أطلق عليه ب"عملية بولونيا" Processus de Bologne سنة 1999 بتوقيع تسعة وعشرين وزيرا للتعليم العالي أو وزيرا مختصا في أوروبا،[1]

حيث سعت العملية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي ضمان حركية مستمرة في المنطقة الأوروبية سواء من ناحية التعليم أو العمل؛ وزيادة تنافسية الجامعات الأوروبية عالميا من خلال استقطاب أفضل الطلبة؛ وأن تصبح القارة الأوروبية قطبا علميا وبحثيا على المستوى العالمي.[2]

انبثق من المشاورات والمقترحات التي جمعت الدول الأوروبية خلال "عملية بولونيا" نظام جديد للتعليم العالي هو "نظام ل.م.د" الذي ركز على مسألتين هما:

1- التلبية الفعالة لمتطلبات وحاجيات المجتمع وتشغيل حاملي الشهادات، حيث يصبح الطالب قادرا على أن يدرس ويعمل في أي جامعة وفي أي مؤسسة في أي دولة من دول العالم، وهذا راجع إلى عملية توحيد الشهادات وتطابقها ومسايرتها لطبيعة العمل المطلوب من طرف

المؤسسات والشركات الاقتصادية (التناغم بين مخرجات الجامعة وحاجيات المجتمع).[3]

2- انفتاح الجامعة على المحيط الذي تقع فيه ومسايرة التطورات البيئية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا بفعل الانفجار الكبير الذي تشهده البيئة العالمية من تطورات في شتى المجالات، وهذا بفعل الثورة المعرفية،[4] فالمعرفة العلمية اليوم تتطور كل ستة سنوات، وستصبح كل ثلاثة سنوات في سنة 2019 إلى أن تصل في سنة 2070 إلى سبعين يوما فقط، وهو ما يتطلب فهما معمقا للتحولات البيئية.

كان الهدف من تبني نظام ل.م.د في التعليم العالي بناء على هذا المعطى هو السعي إلى تنميط السلوكيات الجامعية على المستوى العالمي، وخاصة فيما تعلّق بمسألة الدرجات الأكاديمية الثلاث (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وهذا بغية تسهيل وتذليل العقبات التي تواجه الباحثين فيما يتعلق بمعادلة الشهادات الجامعية.[5]

2.1: افتراضات النيوليبرالية

لم يبق مفهوم الدولة كما كان عليه من قبل، بل تعرض لتغير وظيفي مس جوانب مختلفة منه، ويرجع الكثير من المفكرين والمتخصصين في الشأن الاقتصادي إلى أن الفكر النيوليبرالي هو من كان وراء ذلك، من خلال المبادئ التي يقوم عليها، والمتمثلة أساسا في ضرورة تقليص الدور الاقتصادي للدولة وجعله في حدود دنيا لا تتعدى مسائل تنظيم وضبط الممارسات الاقتصادية، وفسح المجال للقطاع الخاص باعتباره شريكا ومنافسا اقتصاديا، مع اعتبار السوق المحدد الأساسي لجميع الأنشطة الاقتصادية (قانون السوق).[6]

انتقلت الأفكار الداعية للانفتاح على القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى المؤسسات التربوية والتعليمية وبالأخص الجامعية منها، لتعبر عن التوجه الجديد في تسيير هذه المؤسسات المرتكز على وجود شبكة من الفواعل (قطاع خاص ومجتمع مدني إضافة إلى الدولة) تتفاعل فيما بينها.*

فالجامعات الغربية مثلا تحولت إلى فضاء واسع يضم أكثر من فاعل واحد، حيث استفاد القطاع الخاص من الأزمات التي مرت بها الدول، والتي أجبرتها على إدخاله كشريك في تسيير المؤسسات التعليمية خصوصا في قضية التمويل، وهو ما ساعد على أن تصبح جامعة القرن الواحد والعشرين مؤسسة منتجة ومقاولاتية.

ما يوضح هذا التوجه انتشار نوعين من الجامعات هما: "الجامعة الشركة" Corporation University المنتشر بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل جامعة موتورولا University Motorola وجامعة تويوتا Toyota University)، والجامعات الخاصة الربحية (جامعة فونيكس الأمريكية Phoenix University)، إضافة إلى تنافسية السوق الجامعية المعتمدة على ما تقدمه مؤسساتها من بحوث ذات جودة عالية تستطيع أن تسوقها، وبالتالي، تسهل عليها مهمة احتكار هذه السوق.[7]

3.1: التحول من مرحلة التصنيع إلى عصر التكنولوجيا في ظل اقتصاد المعرفة

خلّفت الثورة الصناعية التي عرفتها القارة الأوروبية تفكيرا قائما على ضرورة الاهتمام بالتصنيع من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما ساعد على ابتكار آلات تكنولوجية ورقمية متطورة في شتى المجالات.[8]

وفي ظل هذا السياق، انتقلت أدوار الجامعة من الوظائف التقليدية القائمة على التعليم الديني والفلسفي الذي كان منتشرا في العصور الوسطى إلى التركيز على دراسة العلوم التجريبية والتطبيقية، وهو ما استدعى إضفاء البعد التجريبي والميداني على الأبحاث والدراسات من أجل مواكبة التحول الصناعي، وتوظيف نتائج هذه الأبحاث في تطوير وعصرنة القطاع الاقتصادي. لتشهد الدول بعد ذلك تحولا كبيرا في مجال التكنولوجيا الرقمية وتوظيفها في نشر العلوم في عصر قائم على اقتصاد المعرفة يُقاس بمؤشرات غير ملموسة مثل العلم والتكنولوجيا والمؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار، إضافة إلى المؤشرات المرتبطة بالموارد البشرية ومؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[9]

ساهمت الثورة التكنولوجية والرقمية أيضا في انتشار المعرفة في المجتمعات، فأصبحت المعلومة المعرفية تتداول بسرعة أكبر بفعل الكثافة الاتصالية، كما خلقت تعاونا معلوماتيا جماعيا يمتاز بحرية ولامركزية كبيرتين، حتى أصبح الترويج للمعرفة يعتمد على الوسائط الإلكترونية، وهذا بكل سهولة وربح للوقت والجهد والمال، حتى أطلق على هذا الزمن عصر مجتمعات المعرفة.[10]

2: الدولة والجامعة في الجزائر بين الارتباط والانفكاك

عرّف "إعلان ليما" بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي مفهوم الحرية الأكاديمية بأنه يعني حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فرديا أو جماعيا، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات.[11]

بالرجوع إلى واقع الحرية الأكاديمية لدى الباحثين الجامعيين الجزائريين، نجد أنها شهدت ضربات متتالية، خصوصا في فترة التسعينيات، حيث تعرض الكثير منهم إلى الاغتيال والقتل، فيما غادر الآلاف منهم الجزائر بحثا عن مكان آمن في ظل بيئة لا تسمح بالتعبير عن آرائهم وطرح أفكارهم بكل حرية ودون أية وصاية.[12]

إضافة إلى ذلك، العراقيل التي تمنع الباحثين من التعبير عن آرائهم بكل حرية، وهو المشهد الذي حدث حينما خرج بعض الأساتذة إلى الشارع للتعبير عن موقفهم الرافض لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة انتخابية جديدة، وتم التحقيق معهم في القضية من طرف الشرطة.[13]

تبرز معضلة صعوبة الحصول على المعلومة خصوصا في الحقول المعرفية التي تتسم بحساسية كبيرة مثل حقلي العلوم السياسية والقانون، أين يجد الباحث نفسه مجبرا على اختيار مواضيع تكون بعيدة عن الحساسية السياسية والأمنية، وهو ما كرس واقعا بحثيا لا يتسم بالتجديد والجودة، وإنما يتصف بالتكرار المعرفي والاجترار المعلوماتي، وهو ما يلاحظ على الجامعات والمراكز البحثية التي تصوغ أطرا تقليدية لاختيار مواضيع الرسائل الجامعية والملتقيات، وحتى إن

كانت هنالك حرية لاختيار المواضيع فإنها لن تخرج عن المتعارف عليه.[14]

وأمام كل هذا، أنتج الوضع رقابة ذاتية للباحثين الأكاديميين في الجامعات الجزائرية جعلهم محاطين بإطار فكري محدد لا يسمح لهم بالتطرق إلى المواضيع المهمة، وهو ما أثر في جودة البحوث الجامعية، والتي مازالت تتصف إلى حد الآن بكلاسيكية كبيرة، سواء من ناحية الاختيار أو الطرح أو النقاش.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يمس مسائل أخرى مثل قضية تعيين القيادات العليا للجامعة الجزائرية، والذي يعد من الاختصاصات الحصرية للدولة، فهي لا ترتبط بالصلاحيات الممنوحة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقط، بل لها صلة بالتوازنات السياسية وبالعلاقات الشخصية والولاء الحزبي الذي يربط رؤساء الجامعات بالمتنفذين في الدولة. فمسألة التعيين عن طريق مرسوم تمسّ كل من رؤساء الجامعات ونوابهم والأمناء العامون لرئاسة الجامعة والعمداء والمدراء ورؤساء الأقسام، فيما يعين بواسطة قرار وزاري كل من مدير المكتبة المركزية ونائب العميد ورئيس القسم ومساعد رئيس القسم ومساعد المدير.[15]

يدفعنا هذا المعطى إلى طرح التساؤل حول صلاحيات الجامعة في هذه المسألة، والتي تبدو أنها تتجاوزها، على اعتبار أن للدولة السلطة الكاملة في ذلك، كما أن لها دور بارز في تسيير المؤسسات الجامعية نتيجة وجود ممثليها في أهم هيئة إدارية هي مجلس الإدارة، وهو ما تنص عليه المادة 34 من القانون 99-05 على أن تشكيلة مجلس إدارة مؤسسات التعليم العالي يجب أن تضم ممثلين عن الدولة وهم الوزير المكلّف بالتعليم العالي والبحث العلمي أو ممثله (رئيسا)، وممثلين عن القطاعات الوزارية الأخرى كوزارة المالية والتربية الوطنية والتكوين المهني والعمل، يضاف إلى ذلك ممثلين عن السلطة المكلّفة بالبحث العلمي وبالوظيفة العمومية وممثل عن الولاية التي يوجد فيها مقر الجامعة، كما تتحدد قائمة أعضاء مجلس الإدارة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.[16]

أما من الناحية التمويلية، فتعد الحكومة الطرف الوحيد المموّل للمؤسسات الجامعية الجزائرية، وهذا له علاقة مباشرة بالفكر المؤسس على استمرار السياسة العامة المتبناة من طرف الدولة الجزائرية والقائمة على التمويل والدعم الحكومي للمؤسسات العمومية وعلى مسألة مجانية التعليم للجزائريين على اعتبار أنها المسؤولة على مرافقها العمومية، وهذا على الرغم من أنها تقوم بفرض رسوم للتسجيل تكون في الغالب رمزية.[17]

رغم كل ما خلّفه انخفاض أسعار النفط من تراجع للمقدرات المالية للخزينة العمومية الجزائرية منذ سنة 2014 وعدم قدرة الحكومة على مواصلة سياستها الاجتماعية في هذا الظرف الصعب، إلا أنها مازالت صاحبة الحق في مسألة تمويل الجامعة، وهو ما أكده الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي حينما صرح بأن تمويل الجامعات سيبقى من مهام الحكومة بنسبة 100%.[18]

كما لا يقتصر التسيير المركزي على المؤسسات الجامعية فقط، بل يمتد أيضا إلى مراكز الأبحاث والدراسات المموّلة من طرف الدولة.[19]

3: تقييم العلاقة القائمة بين الجامعة والدولة في الجزائر

تزيد المؤشرات المطروحة من عزلة الجامعة الجزائرية عن محيطها في ظل عدم قدرتها على فك ارتباطها بالجهات الفاعلة، وفي مقدمتها الدولة، وهو ما يحصر دورها في المهام التقليدية المرتبطة بالتدريس والتعليم، ويقوض المساعي الرامية لأن تصبح مهتمة بحل المشكلات المجتمعية.

لا تتماشى السياسة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية مع الاتجاهات العالمية للتعليم العالي، فلا يمكن أن تبقى الجهة الوحيدة الآمرة والناهية والمحددة للتوجهات الكبرى لشؤون الجامعة، في عالم يسير نحو الانفتاح والتشبيك، ولا يعترف بالأحادية والمركزية المتشددة.

في ظل الصعوبة المالية التي تشهدها الجزائر حاليا، لا تستطيع الدولة أن تبقى المموّل الوحيد للجامعة، فتداعيات الأزمة المالية بدأت في الظهر فيما يرتبط بتسيير هذه المؤسسات، خصوصا فيما يتعلق بتنظيم الملتقيات الوطنية والمؤتمرات الدولية، حيث وجد المنظمون صعوبات مالية كبيرة في ظل تقليص الدولة دعمها لهذه الجوانب، وهو ما دفع بالقائمين على التنظيم إلى مراجعة شروط المشاركة من خلال ضرورة دفع رسوم كحل بديل للاستمرار في القيام بهذه النشاطات العلمية، وفتح المجال للقطاع الخاص واعتباره شريكا في العملية بما أنه يستطيع مساعدة الدولة في تمويل المؤسسات الجامعية *

كما سمحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجامعات بأن تبحث على مصادر تمويل إضافية غير التمويل الحكومي من خلال عقد شراكات واتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية، زيادة على مداخيل الاستشارات والدورات التدريبية والتكوينية التي تنظمها.[20]

يمكن القول بأن الصعوبات التي تعيق عمل الباحثين الجامعيين فيما يخص الحرية الأكاديمية مازالت مستمرة، وهذا في ظل مناخ يتسم بالانغلاق السياسي والفكري، ولا يسمح بتحريك الآلة البحثية في مواضيع معينة. أما معضلة الوصول إلى المعلومة الصحيحة والحصول عليها في المسائل ذات الاهتمام العام فبقيت على حالها، وحتى إن تم الحصول عليها، فيجد الباحث نفسه في حيرة من أمره نظرا للتضارب المعلوماتي بين الجهات الرسمية ممثلة في الحكومة وتقارير الهيئات والمنظمات الدولية.

إلا أنه برزت بوادر إيجابية لإعادة الاعتبار إلى مسألة الحرية الأكاديمية ومنحها أولوية كبرى في أجندات الدولة الجزائرية من أجل تحسين مناخ التعليم والتدريس في الجامعة، وذلك حينما قام المشرع الجزائري بترسيم كل من الحرية الأكاديمية وحق الحصول على المعلومة في التعديل الدستوري الأخير في مارس 2016 ، حيث نصّت المادة 44 منه على أن: "الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتمارس في إطار القانون، وتعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة"،[21] إلى جانب ذلك، أقرت المادة 51 أملا بضرورة تسهيل عملية البحث العلمي حينما أكدت بأنّ: "الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن".[22]

خاتمة:

نستنتج على ضوء ما تقدّم أن الجامعة الجزائرية مازالت في فكر الدولة مرفقا عموميا تابعا لها يتوجب عليها تسييره وفق منطق الفاعل الوحيد، فهذا السلوك نابع من التوجه العام القائم على دولة الرعاية الاجتماعية التي تفرض عليها تدبير جميع أمور الجامعة لوحدها، وهو ما يناقض التوجهات العالمية في إدارة وتسيير الجامعات والقائمة على مبدأ الإدارة بالمشاركة في إطار التشبيك والانفتاح على مختلف الفواعل، خصوصا القطاع الخاص الذي أثبت فعاليته ونجاعته مقارنة بما يعرفه القطاع العمومي من ترهل إداري وتسيير بيروقراطي. فالأزمات التي تمر بها الجزائر من الناحية المالية في الظرف الراهن تفرض عليها التحول من فاعل محتكر لكل شيء إلى طرف مشارك في تسيير الجامعات، وهو ما يعرف في الأدبيات المعاصرة بالحوكمة الشبكية التي تضم أطرافا من داخل الجامعة وأخرى من خارجها تتفاعل كل هذه القوى فيما بينها. فالمطلوب إذن في ظل الفترة الراهنة أن تصبح الجامعة الجزائرية مؤسسة مجتمعية منفتحة على الجميع، وأن لا تبقى حبيسة القرارات التي تأتيها من الأعلى.

يقترح البحث بناء على كل ما سبق بما يلي:

1- تطبيق ما تنص عليه الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم العالي وتبنيها من طرف الجامعة الجزائرية خصوصا افتراضات "الجامعة المنفتحة والمنتجة" التي أفرزتها العولمة.

2- إعادة مراجعة علاقة الدولة بالجامعة وجعلها تمتاز بالتعاون والتشارك، لا بالوصاية والإلزام.

3- تأسيس نظام جامعي قائم على الحوكمة الشبكية يجمع مختلف الأطراف الداخلية والخارجية في هيئة واحدة تكون مهمتها إدارة الجامعة، وتساهم في إيجاد صيغ تمويلية تنافسية بين الدولة والقطاع الخاص ترتكز على أن أداء الجامعة هو المحدد الأساسي لحجم التمويل الممنوح لها.

4- إضفاء مرونة على أداء الجامعة الجزائرية في مواجهتها للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ربطها مباشرة بالمجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي تعرف انتشارا ملحوظا في السوق الوطنية في ظل توجه الدولة وتبنيها لسياسة التنويع الاقتصادي القائم في جزء منه على التصنيع.

قائمة المراجع:

<u>المراجع باللغة العربية:</u>

<u>أولا</u>- النصوص القانونية:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري**، العدد 14، 7 مارس 2016.

<u>ثانيا</u>- الكتب:

[2]- الكحلاوي، رجب محمد السيد. **ضمانات الحرية الأكاديمية في مصر بين النظرية والتطبيق**، عمان: الجمعية العربية للحريات الأكاديمية، د.س.ن.

<u>ثالثا</u>- المقالات العلمية:

[3]- مامي، فيروز. "الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي،" **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع. 14/13، 14 ديسمبر 2015.

رابعا- أوراق المؤتمرات:

4- الدقي، نور الدين. "**تمويل التعليم العالي في الوطن العربي**،" المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، 22-26 ديسمبر 2015.

5- علة، مراد. "**الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية– دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا-**"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013.

6- كرغلي، مصطفى. "**تكريس استقلالية الجامعة في النصوص القانونية للتعليم العالي**،" مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول استقلال الجامعات في المرحلة الانتقالية-تونس نموذجا، جامعة منوبة، 15-18 أكتوبر 2015.

خامسا -التقارير الدولية:

[7]- توتليان، مرال. **مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها**، لبنان: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2006.

[8]- بيروت، مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، 2010.

سادسا- الجرائد والمجلاّت الإلكترونية:

[9]- منتدى رؤساء المؤسسات، **معرض الصحافة**. 14 جانفي 2016.

10- نصر الدين حديد، الجامعة الجزائرية : أساتذة رقباء وطلبة مخبرون، العربي الجديد، (2016/01/01)، في:

https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth/2016/5/2/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%86

11- "الجامعات مدعوة للبحث عن أموال!"، **أخبار الجزائر**، (2016/12/29)، في:

http://www.algpress.com/amp/article-24107.htm

المراجع باللغات الأجنبية:

1- Les lois:

[1]-Art 2-4, Arrêté interministériel du 11 décembre 2004 portant **classification des postes supérieurs du rectorat, de la faculté, de l'institut, de l'annexe de l'université et de ses services communs**.

2- Les articles scientifiques:

2- Boukezzata, Djamel. **Enseignement supérieur environnement socioéconomique et dispositif LMD quelles actions pour quels objectif?** 15 Novembre 2016.

3- Boussetta, Mohamed. **Réforme du système universitaire et le défi de l'employabilité: l'expérience Marocaine**, Maroc.

4- Brés, Bernard. **Le Système LMD et les enjeux de la professionnalisation**.

5- De Vroey, Michel. **Le libérale économique et la crise**. Université Catholique de Louvain, 2009.

6- Khelfaoui، Hocine. "Le processus de Bologne en Afrique: globalisation ou retour à la « situation coloniale »?" **JHEA/RESA**, vol. 7, n 1 et 2, 2009.

7- Maamri, Malika Rebai. "Academic freedom in principle and practice: the case of Algeria"، **AAUP Journal of academic freedom**, vol. 3, 2012.

3- Les rapports:

8- Brouillette، Véronique et Fortin, Nicole. **La mondialisation néolibérale et l'enseignement supérieur**. CSQ Communications, Janvier 2004.

9- UNESCO, **Vers les sociétés du savoir**, France, 2005.

هوامش:

[1]- عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، السعودية، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، 2010، ص 23.

[2]- Hocine Khelfaoui, "Le Processus de Bologne en Afrique: globalisation ou retour à la « situation coloniale »?"، **JHEA/RESA**, vol. 7, n 1 et 2 (2009), pp 1-20.

[3]- Djamel Boukezzata, Enseignement supérieur environnement socioéconomique et dispositif LMD quelles actions pour quels objectif?، 15 novembre 2016, p 5.

[4]- Mohamed Boussetta, Réforme du système universitaire et le défi de l'employabilité: l'expérience Marocaine ، Maroc, pp 3-4.

[5]- Bernard Brés , Le Système LMD et les enjeux de la professionnalisation, p 3.

[6]- Michel De Vroey, Le libérale économique et la crise، Université Catholique de Louvain, 2009, pp 1-3.

[*] لم ينحصر دور النيوليبرالية في المجال الاقتصادي، بل تعدّاه إلى التعليم العالي من خلال الهيئات الاقتصادية الدولية، فالبنك العالمي أصبح مموّلا فاعلا لقطاع التعليم العالي في دول العالم الثالث، حيث أصدر في سنة 2002 وثيقة معنونة ب: "بناء مجتمعات المعرفة"، طالب من خلالها بدعم الحكومات للمؤسسات الجامعية من أجل مواجهة مخلّفات العولمة، وقام بمعالجة خمسة مواضيع هي: تنظيم مضمون التعليم العالي؛ حوكمة وتسيير المؤسسات الجامعية؛ التمويل؛ ضمان الجودة والاعتماد؛ مهنة التدريس. فعلى سبيل المثال، طالب في مسألة التمويل أن تكون العملية موسّعة ومتنوعة، فاقترح تشجيع الخصخصة وتسويق المنتوجات البحثية، بالإضافة إلى الرسوم الدراسية المقدّمة من طرف الطلبة والتعاقد مع الشركاء (المؤسسات) المعنيين بالبحث العلمي.

[7]- Véronique Brouillette et Nicole Fortin, La mondialisation néolibérale et l'enseignement supérieur، CSQ Communications, Janvier 2004, pp 19-25.

[8]- مراد علة، "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية– دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا-"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص ص 2-3.

[9]- مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، لبنان، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2006، ص ص 21-34.

[10]- UNESCO, Vers les sociétés du savoir, France, 2005, pp 45-49.

[11]- رجب محمد السيد الكحلاوي، ضمانات الحرية الأكاديمية في مصر بين النظرية والتطبيق، عمان، الجمعية العربية للحريات الأكاديمية، د.س.ن، ص 2.

[12]- Malika Rebai Maamri, Academic freedom in principle and practice: the case of Algeria، AAUP Journal of academic freedom, Vol. 3, 2012, pp 1-28.

[13]- نصر الدين حديد، الجامعة الجزائرية : أساتذة رقباء وطلبة مخبرون، العربي الجديد، (2016/01/01)، في:

https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth/2016/5/2/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%86

[14]- فيروز مامي، "الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي،" **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع. 14/13، (14 ديسمبر 2015)، ص ص 244-255.

[15]- Art 2-4, Arrêté interministériel du 11 décembre 2004 portant classification des postes supérieurs du rectorat, de la faculté, de l'institut, de l'annexe de l'université et de ses services communs.

[16]- مصطفى كرغلي، "تكريس استقلالية الجامعة في النصوص القانونية للتعليم العالي، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول استقلال الجامعات في المرحلة الانتقالية-تونس نموذجا،" جامعة منوبة، 15-18 أكتوبر 2015، ص ص 3-4.

[17]- نور الدين الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، 22-26 ديسمبر 2015، ص 17.

[18]- معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات، 14 جانفي 2016، ص 10.

[19]- بيروت، مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، 2010، ص 27.

[*] يؤكد الباحث ذلك من خلال ملتقى تم تنظيمه من طرف مخبر تابع لجامعة باتنة 1، وفي ظل شحّ الأموال، انتهج سياسة قائمة على جانبين: الأول يتمثل في دفع رسوم المشاركة في الملتقى، والثاني ارتبط بدعم القطاع الخاص، وكانت المؤسسة الداعمة هي ثانوية خاصة.

[20]- "الجامعات مدعوّة للبحث عن أموال!"، **أخبار الجزائر**، (2016/12/29)، في:

http://www.algpress.com/amp/article-24107.htm

[21]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المادة 44 من القانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري**، العدد 14، 7 مارس 2016.

[22]- المرجع نفسه، **المادة 51**.